جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

مدى فاعلية العقوبات الاقتصادية على مسار الغزو الروسي لأوكرانيا وآثارها على القيم المجتمعية

إعداد

د/محمد عبد الناصر محمد

دكتوراه القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة أسيوط

(العدد الخامس والثلاثون الإصدار الثالث يوليو ٢٠٢٣م الجزء الأول)

مدى فاعلية العقوبات الاقتصادية على مسار الغزو الروسي لأوكرانيا وآثارها على القيم المجتمعية

محمد عبد الناصر محمد.
قسم القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.
البريد الالكتروني: mohamednaser2983@gmail.com

ملخص البحث:
مع انشغال العالم بالغزو الروسي لأوكرانيا وما استتبعه ذلك من عقوبات اقتصادية على روسيا وأزمة عالمية في الغذاء والمتمثل في وقف تصدير الحبوب من روسيا وأوكرانيا للعالم وكذلك ازمة ارتفاع اسعار النفط، لم يدرك العالم الى احتمال أن يكون اول ضحايا تلك الازمة، ولقد استغلت جماعات الجريمة المنظمة تلك الازمات العالمية من اجل توسيع نطاق اعمالها غير المشروعة مع اقرانها في قارات العالم الست، حيث شهد العالم انماط من الجرائم من خلال الاتجار بالبشر وتهريب السلاح ونقل المهاجرين بطرق غير شرعية عبر البحر والبر والجو وغيرها من الجرائم وبحرفية عالية ،بالرجوع إلى خلفية الصراع بين روسيا وأكرانيا، نجد أنه نشأ بعد انفصال أوكرانيا عن روسيا عام ١٩٩١، وتصاعد هذا الصراع عام ٢٠٠٤ مع اعتماد روسيا على مجموعة من المسلحين، إلا أن هذا التوتر السياسي بين روسيا وأكرانيا قد بلغ ذروته عام ٢٠١٣، وعلى أثره قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم في مارس ٢٠١٤، ومنذ ذلك الحين، عملت روسيا على تغذية الصراع في الجزء الشرقي من أوكرانيا، وتغذية النزعة الانفصالية هناك.

الكلمات المفتاحية: العقوبات – الغزو – الأزمات – الجريمة – الهجرة – القيم – المجتمعية.

The Extent of the Effectiveness of Economic Sanctions on the Course of the Russian Invasion of Ukraine and Their Effects on Societal Values

Mohamed Abdul Nasser Mohamed,

Department of General International Law, Faculty of Law, Asyut, Egypt.

Email: mohamednaser2983@gmail.com

Abstract:

Being preoccupied with the Russian invasion of Ukraine and the ensuing economic sanctions on Russia, with the global food crisis, which led to stopping the export of grain from Russia and Ukraine, as well as with the crisis of high oil prices, the world did not realize that it might be the first victim of that crisis. Organized crime groups took advantage of these global crises in order to expand the scope of their illegal business with their peers in the six continents of the world, where the world witnessed such crimes as human trafficking, arms smuggling, and the transportation of immigrants illegally by sea, land, and air, in addition to other crimes committed with high professionalism. Going back to

the background of the conflict between Russia and Ukraine, we find that it arose after Ukraine's secession from Russia in 1991. This conflict escalated in 2004 with Russia's reliance on a group of militants, but this political tension reached its climax in 2013 when Russia annexed Crimea in March 2014. Since then, Russia has fueled separatism and conflict in the eastern part of Ukraine.

***Key Words*: Sanctions - Invasion - Crises - Crime - Migration - Values - Societal.**

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مع انشغال العالم بالغزو الروسي لأوكرانيا وما استتبعه ذلك من عقوبات اقتصادية على روسيا وأزمة عالمية فى الغذاء والمتمثل فى وقف تصدير الحبوب من روسيا وأوكرانيا للعالم، وكذلك أزمة ارتفاع أسعار النفط . لم يفطن العالم الى احتمال أن يكون أول ضحايا تلك الازمة، ولقد استغلت جماعات الجريمة المنظمة تلك الأزمات العالمية من أجل توسيع نطاق أعمالها غير المشروعة مع أقرانها فى قارات العالم الست ، حيث شهد العالم انماط من الجرائم من خلال الاتجار بالبشر وتهريب السلاح ونقل المهاجرين بطرق غير شرعية عبر البحر والبر والجو وغيرها من الجرائم وبحرفية عالية . (١)

وتعود جذور الأزمة الأوكرانية في الأصل إلى قيام حلف شمال الأطلسى " الناتو" بتوسيع مجال نشاطه ومده إلى البلدان الواقعة على حدود روسيا الإتحادية ،وذلك خلافاً لوعود كانت قد قدمتها الدول الغربية الكبرى، لدى إنهيار الإتحاد السويفتى وتوحيدالمانيا، إلى القيادة الروسية وقضت بعدم توسع الحلف في شرق أوروبا ووسطها.

(١) انظر د. محمود شريف بسيونى ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ماهيتها ووسائل مكافحتها عربيا ودوليا ، دار الشروق ، ٢٠٠٤ ، ص،٨

وقد شهدت أوروبا في عام ٢٠٠٨تفجير أزمة شبيهة إلى حد ما بالأزمة الأوكرنية الحالية، وذلك عندما أبدت جورجيا المحاذية لحدود جورجيا الإتحادية رغبتها إلى الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبى وإلى حلف الناتو(١).

ومنذ أغسطس ٢٠٠٨ حدثت اشتباكات بين القوات الجورجية والقوات الإنفصالية الموالية لروسيا في أقليم أوسيتيا الجنوبية الذى يتمتع بحكم ذاتى ، وبعد وقف إطلاق النار ، وقعت جورجيا اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبى لكنها لم تنضم رسمياً إلى حلف الناتو حتى الأن(٢).

وتفجرت بعد ذلك الأزمة الأوكرانية التي تعتبر من أخطر الأزمات الدولية وما استتبعة ذلك من عقوبات إقتصاية فرضت على روسيا بسبب حربها على أوكرانيا.

وتبدو خطورة العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا والحرب على أوكرانيا فى اتخاذها مسارًا سلبياً شمل تاثيره العالم أجمع وبطرق استغلال تأباه الفطرة الإنسانية والأخلاق والضمير ولا يقف الامر عند هذا الحد ،وأنما طال أثره على القيم المجتمعية الدولية التى هى أحد أركان المجتمع الدولي الرئيسية التى تتفاعل مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتسعى إلى تحقيق التوافق بين افراده ، فكان لزاماً علينا أن نوضح العقوبات الإقتصادية ومدى مشروعيتها ثم

(١) انظر عزمى بشارة، روسيا وأوكرنيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنب المسار المؤدى إلى الحرب ، سلسلة دراسات،الدوحة ، المركزالعربى للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٧ فبراير ٢٠٢٢، ص١٦

(٢) ماهر الشريف،الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الشرق الأوسط،مؤسسة الدراسات الفلسطنية ، ٢٣فبراير ٢٠٢٢ على الرابط التالى https://bit.ly/3x8cagX

مدى تحقيق العقوبات الاقتصادية أهدافها وأثر العقوبات الاقتصادية على النظـــام العالمي .

وبناء على ما سبق تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : العقوبات الإقتصادية ومدى مشروعيتها.

المبحث الثانى : مدى تحقيق العقوبات الاقتصادية لأهدافها.

المبحث الثالث : أثر العقوبات الاقتصادية على النظام العالمي.

المبحث الأول

العقوبات الاقتصادية ومدى مشروعيتها

لايَخفى أن أخطر جوانب الغزو الروسى للأراضى الأوكرانية يكمن في إنتهاج القوة والعنف لمناصرة الأقلية الأوكرانية الناطقة باللغة الروسية في بعض الأقاليم المتاخمة لروسيا ولأسباب أخرى منها: درء مخاطر إنضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبى[١] لذلك وتجنباً لحرب عالمية ثالثة تم فرض عقوبات إقتصادية كحلول بديلة لوقف الغزو الروسى للأراضى الأوكرانية،وأيضاً كوسيلة لرد العدوان وقد تم فرض حزم عدة من العقوبات ، تنوعت فيها صور العقوبات التي تم توقيعها، كما أثار البعض جدلاً بشأن مشروعية تلك العقوبات، وهو ما نوضحه فى المطالب التالية:

المطلب الأول

حزم العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا

قبل الحديث عن العقوبات الإقتصادية المفروضة على روسيا نبين ماهية العقوبات الإقتصادية بأنها: " إجراء إقتصادى إلى التأثيرعلى إرادة دولة في ممارسة حقوقها لحملها على على إحترام إلتزاماتهاالدولية بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرض عليها في القانون الدولى[٢].

(١) انظر د/عبد العليم محمد ، الحرب الروسية _الأوكرانية بين اتفاقية فرساى وتمديد الناتو شرقا مركز الأهرام للدراسات السياسية والإسراتيجية ، ٢٠٢٢/٢/٢٨ .

(٢) رقيةعواشرية: "حماية المدنيين والأعيان المدنية في المنازعات المسلحة غير الدولية" رسالة دكتوراة جامعة عين شمش،٢٠٠١،ص٣٨٢

ومع غزو روسيا لأوكرانيا فى ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، تحت مبررات مختلفة مثل تأمين حدود روسيا ضد تهديدات الناتو للأمن القومى الروسي، وكبديل عن تدخل الولايات المتحدة فى حرب عالمية ثالثة، فقد وجد كلاً من الرئيس الأمريكي والاتحاد الأوروبي فى العقوبات الاقتصادية على روسيا وسيلة لحملها على وقف عدوانها وتوعدوا روسيا بفرض عقوبات اقتصادية غير مسبوقة،وهى الأضخم في تاريخ روسيا ،بديلاً عن نشوب حرب عالمية ثالثة ، وتوقيع هذا الجزاء نتيجة مخالفتها لأحكام القانون الدولي، وضمها بالقوة لأراضي دولة عضو فى الأمم المتحدة، بالمخالفة للمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة الذى حظر استخدام القوة، أو حتى التهديد باستخدامها فى العلاقات الدولية(١)، وهو الهدف من العقوبات الذي يتضمنه تعريف تلك العقوبات الاقتصادية بأنها التدابير التي تتخذ ضد دولة ما لحملها على الامتثال للقانون الدولى، أو لعقابها على انتهاكها للقانون الدولي (٢).

ولم يتم فرض هذه العقوبات فى إطار الأمم المتحدة، وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما هو العادة وفق المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، ويتم مراقبة تنفيذ كل العقوبات بواسطة لجنة لعقوبات فى مجلس الأمن. ويلاحظ أن العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى على روسيا

(1)Ruback, R. Barry, "The Benefits and Costs of Economic Sanctions: Considering the Victim, the Offender, and Society, Minnesota Law Review, Vol. 269, p.1813.

(2)Tom Rauys, Snactions, Retorisions and countermeasures: concepts and legal work, http://ssrn.com.abstract=2760853

قد جاءت متدرجة، وفق ما يقتضيه الحال على أرض الواقع فـــى أوكرانيـــا، وأن التدرج فى توقيع العقوبة يتفق مع مبدأ مشروعية العقوبة، خاصة أن كـــلاً مـــن الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي قد اعتمدوا سياسة العقوبات الاقتصادية، التـــى أصبحت منذ الحرب العالمية الثانية الأداة الشائعة التى تستخدمها الدول فى الضغط على الأنظمة الديكتاتورية لحملها على إتباع أنظمة ديمقراطية، وتنقسم العقوبات إلي عقوبات عسكرية وأخرى اقتصادية. وتشير العقوبات إلي تدابير ذات طبيعـــة ضاغطة تتخذها دولة أو دول لمنع دولة من مخالفة القانون الدولي، أو الكف عن هذه الانتهاكات فى حالة ارتكابها [١].

ويلجأ الاتحاد الأوربي إلي فرض العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية لتحقيق أهدافه التى وضعها الاتحاد الأوربي لنفسه فى مجال السياسة الخارجيـــة والسياسة الأمنية، ومن ثم يستخدم الاتحاد الأوربي العقوبات الاقتصادية لتعزيـــز سياسته، وبديل عن الحرب العسكرية [٢].وتعد العقوبات الإقتصادية من الجزاءات الدولية التي أوجبها القانون الدولى التي تستهدف إلى إجبار دولة أو مجموعة من الدول على إحترام قواعد وأحكام القانون الدولى [٣].

---

(1)Jana Ilieva, Aleksandar Dashtevski, Filip Kokotovic, Economic sanctions in international law, UTMS Journal of Economics, Vol. 9 (2), 2018, p. 201.

(2)Lowenfeld, A.F., International Economic Law, Oxford,2008; 2nd ed., at 925 .

(٣) انظر الدكتور عبد العزيز مخيمر : دروس في مبادىء القانون الدولى العام ،الطبعة الثالثة ،مركز الكتاب الجامعى ، جامعة المنصورة ، بدون تاريخ نشر ،ص٨٠ ، ٧٩ .

حزم العقوبات التى تم فرضها على الاقتصاد الروسي:-

الحزمة الأولى: من ٢٣ فبراير ٢٠٢٢، تبنى الغرب والولايات المتحدة الامريكية حزماً من العقوبات الاقتصادية على روسيا بسبب غزو أوكرانيا، فكانت الحزمة الأولى من العقوبات تهدف إلي تقييد قدرة الدولة الروسية والحكومة الروسية على الوصول إلي رأس مال الاتحاد الأوربي بالأسواق المالية الأوربية، والخدمات المالية الأوربية، من خلال فرض قيود على تمويل السياسات العدائية والتصعيدية، كما تضمنت هذه الحزمة تجميد الأصول وحظر السفر ل ٣٥١ من أعضاء مجلس الدوما الروسي، علاوة على حظر السفر على ٢٧ فرد وكيان على أعلى المستويات. كما شملت هذه الحزمة القيود على استيراد السلع من المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، فى منطقتي لوجانس ودونيسك، فرض قيود على التجارة والاستثمار المرتبطة بقطاعات اقتصادية معينة، وحظر الخدمات السياحية، فقد حظر على روسيا تصدير سلع وتكنولوجيا معينة، خاصة تلك التكنولوجيا المرتبطة بالقطاعات الدفاعية والقطاع المصرفي [١].

الحزمة الثانية: أما الحزمة الثانية من العقوبات فقد تم تبنيها بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٢٢، والتى فرضت مزيداً من القيود على قدرة روسيا على الوصول إلي سوق رأس المال الأوربي والخدمات المالية الأوربية، وفرض حظر على الشركات والمؤسسات التى تملك روسيا حصصاً فيها، والحد من التدفقات النقدية من روسيا إلي الاتحاد الأوربي.

(1)Cristina Dias, Kristina Grigait, Marcel Magnus, Sanctions in the context of Russia's invasion of Ukraine, April 2022, p.3.

وقد استهدفت هذه الحزمة من العقوبات بصورة أساسية قطاعات النقل، والطاقة، والقطاع المالي والقطاعات التكنولوجية، والتى تشتمل على:

- حظر تمديد القروض والإئتمانات الجديدة، وحظر شراء أو بيع أو تقديم خدمات الاستثمار، أو المساعدة فى التأمين، التعامل فى الأوراق المالية القابلة للتحويل أو غيرها من الأوراق المالية، أو تمديدها إلي غيرها من الأنواع المختلفة من الكيانات الروسية، أو غيرها من الفروع التى تمتلك الدولة أغلبية فيها، وغير ذلك من الشركات والهيئات أو المؤسسات التى تعمل لحساب الدولة، وتحت إشرافها، كذلك المؤسسات المملوكة للدولة، والتي عهد إليها بزيادة المنافسة وتنويع الاقتصاد الروسي، وتشجيع الاستثمار، ومن هذه المؤسسات سبير بنك Sberbank، بنك VTB، بنك جاز بروم، بنك VEB، بنك Rosselkhozbank، وغير ذلك من المؤسسات المملوكة للدولة التى تلعب دوراً هاماً فى دعم الأنشطة الروسية وحكوماتها وبنكها المركزى، ومن هذه المؤسسات Alfa Bank; Bank Otkritie; Bank Rossiya; and Promsvyazbank، علاوة على الشخصيات والكيانات القانونية، وغيرها من الهيئات والمؤسسات التى تعمل فى مجال الأنشطة والخدمات العسكرية.

وقد بدأت الحزمة الثالثة من العقوبات فى ٢٨ فبراير، وفى هذه الحزمة تم فرض عقوبات على الطيران الروسي، وحظر إبرام صفقات مع البنك المركزي، وأي أشخاص أو كيانات قانونية تعمل نيابة عن الحكومة الروسية أو بتوجهات منها.

أما الحزمة الرابعة من العقوبات فقد تم فرضها فى ١٥ مارس ٢٠٢٢، وعمل الاتحاد الأوربى على تحديث حزمتين من العقوبات (الرابعة والخامسة). وقد استهدف نظام العقوبات بصورة أساسية التجارة مع روسيا والاستثمار فيها، كما تم فرض عقوبات على الشركات المملوكة للدولة الروسية فى كل القطاعات.

وخلال هذه الحزمة من العقوبات، فقد أعلن الاتحاد الأوربى عن استعداده لوقف الامتيازات الممنوحة لروسيا، مثل إلغاء معاملة روسيا باعتبارها الدولة الأولى بالرعاية، ووقف انضمام بلاروسيا إلي منظمة التجارة العالمية [١].

وفى أبرايل ٢٠٢٢ ، وافق مجلس الإتحاد الاوروبى على الحزمة الخامسة من العقوبات ضد روسيا بسبب عملية خاصة في أوكرنيا ، حيث تم فرض حظر على استيراد الفحم وأنواع الوقود الأحفرى الصبلة الأخرى من روسيا ، ومشاركة شركات من الاتحاد الروسى في المشتريات العامة في الاتحاد الأوروبى ، والمعاملات مع عدد من البنوك الروسية الرئيسية. إضافة إلى حظر تصدير أشباه المواصلات والآلات ومعدات النقل إلى الاتحاد الروسى ، ودخول السفن الروسية إلى موانى الاتحاد الأوروبى، وأنشطة شركات النقل في الاتحاد الأوروبى.

وتاتى الحزمة السادسة في ٣يونيو ٢٠٢٢،والتى تشمل حظراً مؤجلاً للإمدادات البحرية من النفط (حتى ديسمبر ٢٠٢٢) والمنتجات البترولية (حتى فبراير ٢٠٢٣) من روسيا[٢].

---

(1)Cristina Dias, Kristina Grigaitė, Marcel Magnus, Sanctions in the context of Russia's invasion of Ukraine, April 2022, p.4.

(٢) د/عمرو رضا بيومى ،حرب روسيا على أوكرنيا بين التدخل الإنسانى وحق تقرير المصير دراسة على أنقاض الأمن الجماعى الدولى ،دار النهضةالعربية ،٢٠٢٣،ص١٢٧,١٢٨

وفى حقيقة الأمر، فإن العقوبات التى فرضها الاتحاد الأوروبى على روسيا بمناسبة غزوها لأوكرانيا فى فبراير ٢٠٢٢ سبق وأن تضمنتها لائحة المجلس الأوربى ٢٠١٤/٨٣٣، ومنذ ٨ مارس أصدر الاتحاد الأوربى الحزمتين الرابعة والخامسة من التدابير ضد روسيا، خاصة لائحة المجلس الأوربى ٢٠٢٢/٣٩٤، ولائحة المجلس ٢٠٢٢/٤٢٨، ولائحة المجلس ٢٠٢٢/٥٧٦، والتى عمل كلاً منها على تحديث اللائحة ٢٠١٤/٨٣٣، والتى أدخل كلاً منها حظرا جديداُ على السلع والبضائع الروسية، إذ أنه من بين الخصائص الأساسية المميزة للعقوبات الاقتصادية أنها مصممة للإضرار باقتصاد دولة أو دولاً أخرى[١].

(1) Maria Bengtsson, Economic sanctions go smart, A human rights perspective, M Sc These, Linköping University, 2002, p.22.

المطلب الثانى

مدى مشروعية العقوبات الاقتصادية

يعد مجلس الأمن صاحب الاختصاص الأصيل بتفويض المجتمع الدولي له لفرض جزاءات بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة(١).

وتلك التدابير الجزائية معظمها اقتصادي كوقف الصلات الاقتصادية والتبادل التجاري وقطع المواصلات سواء جزئياً اوكلياً، وتعد الجزاءات الدولية بأنواعها الذى يقرها مجلس الامن أقوى وسيلة سلمية لتسوية النزاعات لمنع تهديدات السلم والأمن الدوليين، وفى حالة لم تسفر التدابير المتخذة طبقاً للمادة ٤١ من الميثاق عن توقف مهددات السلم والامن الدولي يتعين على مجلس الأمن أن يلجأ للمادة ٤٢ من الفصل السابع من الميثاق بأن يتخذ من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه بأن يأذن باستخدام القوة بشكل منفصل(٢).

مبررات القانون الدولي لفرض العقوبات الدولية :

توجد عدة مبررات للعقوبات الدولية بمختلف أنواعها (٣) .

- إجبار الدولة المُستهدفة على الخضوع للقانون الدولي(٤)، أهمها :

---

(١) المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/chapter.

(٢) المادة ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة؟

(٣) د/عبد الكريم علوان، القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، عمان : مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٧، ١٣٥.

(٤) عدنان طه الدوري، وعبد الأمير عبد العظيم العكيلي: القانون الدولي العام : الأحكام المنظمة للعلاقات الدولية وقت السلم والحرب .النشر : منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٤م.

- احتواء أي تهديد للأمن والسلام الدوليين[١].
- منع إجراءات اتخذتها الدولة المُستهدفة ضد الشرعية الدولية .
- الحد من انتهاكات حقوق الإنسان داخل دولة معينة. وقد هدفت الولايات المتحدة من فرضها للعقوبات التجارية علي الاتحاد السوفيتي إلي حمل الاتحاد السوفيتي علي الوفاء بأحد الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية أو الثنائية، أو بقصد الدفاع عن النفس، أو وقف فعل خاطئ ترتكبه الدولة [٢].

فقد أجازت المادة ٤٢/ب من قواعد لجنة القانون الدولي للدولة المضـــرورة اتخاذ فرض عقوبات اقتصادية كرد فعل علي التصرف الخاطئ، وهو الحق الـــذي أقرت به المادة ٣٠ من مشروع الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسئولية الدولية [٣]. وفي ذات الصدد، أجاز المادة ٤/٢٢ من مذكرة التفاهم بشأن تسوية المنازعـــات حق الدولة المضرورة بفرض تدابير مضادة ضد الدولة المخطئة، ولكن بشرط أن

(١) عبد الكريم علوان: القانون الدولي المعاصر،مرجع سابق ،١٤٠

(2)Cannizzaro, B., The role of proportionality in the law of international countermeasures, EJIL, Vol.12 (5), 2001, pp.889-916; Peter Trooboff and Laurence Boisson de Chazournes, Economic countermeasures in an Interdependent World, Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law), Vol. 89, Structures of World Order (April 5-8, 1995), p. 338.

(3)Kimberley N. Trapp, WTO Inconsistent Countermeasures—A View from the Outside, Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law), Vol. 104, International Law in a Time of Change, 2010, p. 265.

يكون مستوي التدابير المضادة مكافئ لمستوي الضرر الذي ألحقه فعل الدولة المستهدفة بتلك التدابير المضادة [١].

ويلاحظ أن العقوبات التى فرضها الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على روسيا قد راعت البعد الإنساني، والقانون الدولي الإنساني، من خلال تجنب فرض الحظر على السلع التى تستخدم فى الأغراض الإنسانية، مثل الأدوية، والمستلزمات الطبية، حليب الأطفال، وإلا فقدت هذه العقوبات جزءً كبير من شرعيتها ؛ لمخالفتها لقواعد القانون الدولي الإنساني [٢].

(1) Junianto James Losari & Michael Ewing-Chow, Clash of treaties: The legality of countermeasures in international trade law and international investment law, Working paper 18/2014, Fourth Biennial Global Conference July 10-12, 2014 World Trade Institute University of Bern,p.10.

(2)Ruback, R. Barry, "The Benefits and Costs of Economic Sanctions: Considering the Victim, the Offender, and Society, Minnesota Law Review, Vol. 269, p.1828.

ما تجدر الإشارة إليه أن هذا الانتقاد قد سبق توجيهه إلى العقوبات التى كانت مفروضة على العراق، منذ تسعينات القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٣ واحتلال العراق، وقد تم فرض حظر على حليب الأطفال، بما تسبب فى وفاة العديد من الأطفال بسبب سوء التغذية، فضلاً عن النقص فى توفر المستلزمات الطبية فى المستشفيات، وعدم قدرتها على تقديم الخدمات الطبية للمرضى، كما أشارت الإحصاءات الأوربية والأمريكية ذاتها.

المبحث الثانى

مدى تحقيق العقوبات الاقتصادية لأهدافها

من أجل بيان مدى تحقيق العقوبات المفروضة على روسيا الأهداف المرجوة من فرضها، فمن الضروري تقييم فاعلية تلك العقوبات وفقاً لمعايير مختلفة، كما أن هناك العديد من العوامل التي تقلل من فاعلية تلك العقوبات، أهمها: التدابير المضادة التى تفرضها روسيا، التأثير السلبى للعقوبات الاقتصادية.

وأخيراً، نعالج تأثير تلك العقوبات على مسار العمليات العسكرية فى أوكرانيا، من خلال بيان النتائج القصيرة والمتوسطة المدى لتلك العقوبات، وذلك فى المطالب التالية:

المطلب الأول

تقييم فاعلية العقوبات الإقتصادية على روسيا

تعد فاعلية العقوبات كسياسة فى العلاقات الدولية محل نزاع، وبرغم ذلك فإن العقوبات الدولية لا تزال مستخدمة منذ وقت طويل. بشأن فاعلية هذه العقوبات الاقتصادية، فقد انقسم الرأي إلي اتجاهين:

الاتجاه الأول: ويرى أنصار هذا الاتجاه بفاعلية العقوبات الاقتصادية على روسيا، وحملها على وقف الحرب على أوكرانيا، واستند أنصار هذا الاتجاه ما أورده كلاً من الرئيس الأمريكي جو بايدين، ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، بأن هذه العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا غير مسبوقة، وسوف يكون لها تأثير مدمر على الاقتصاد الروسي، على الأقل على المدى الطويل.وأشار هذا الاتجاه إلي مؤشرات لفاعلية العقوبات المفروضة على روسيا،

منها انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الروسي، وخلو أرفف المحلات من السلع والبضائع المستوردة، فضلاً عن انخفاض قمة الروبيل.

واستند هذا الاتجاه إلي مؤشر أو معيار آخر على فاعلية تلك العقوبات، والذي تمثل فى انخفاض مخزون روسيا من الأسلحة، واستدلوا على ذلك بما جاء فى تقرير للمخابرات البريطانية والمخابرات المركزية الأمريكية CIA بأن القوات الروسية تستخدم الصواريخ البحرية فى الهجمات الأرضية، وهو ما تم تفسيره بنقص مخزون الصواريخ الروسية

والجدير بالذكر بأن العقوبات المالية الغربية القوية التي استهدفت إضعاف الاقتصاد الروسي هي سبب زيادة التضخم في جميع أنحاء العالم، حيث ارتفعت أسعار النفط، والغاز الطبيعي، والسلع الأساسية الأخرى. في الوقت نفسه، اختلت سلاسل التوريد العالمية، التي لم تتعافَى من الوباء. ومع أن روسيا لاعب ثانوي- نسبيًّا- في الاقتصاد العالمي، حيث تمثل (١.٧%) فقط من إجمالي الناتج العالمي، فإن العمل العسكري والعقوبات معًا مثّلا جرعة كبيرة من عدم اليقين والتقلب في عملية صنع القرار الاقتصادي، مما يزيد من الأخطار على الاقتصاد العالمي(١).

الاتجاه الثاني: أما أنصار هذا الاتجاه، وعلى الرغم من تفاؤلهم بشأن جدوى العقوبات الاقتصادية فى إنهاء الحرب الروسية على أوكرانيا، فإن هناك من قلَّل من أهمية هذه العقوبات، وذلك لأنها تؤثر بصورة سلبية على شعوب الدول التى تفرض

مثل هذه العقوبات، وهو ما أشار إليه كلاً من مندوب روسيا فى مجلس الأمن.

(1)https://eurasiaar communications@.com

بقوله: إن هذه العقوبات سوف تخنق شعوب هذه الدول، وما ألمح إليه الرئيس الأمريكي نفسه من أن الشعب الأمريكي سوف يواجه ارتفاعا فى الأسعار نتيجة تلك العقوبات المفروضة على روسيا، سواء من حيث تصدير الحبوب، وهوماينذر بأزمة غذائية عالمية، تدفع فاتورتها الدول الفقيرة فى أسيا وأفريقيا، حتى اعتبر البعض العقوبات الاقتصادية بمثابة الطلقة التي يطلقها الإنسان ليؤذي بها خصمه ونفسه فى ذات الوقت، ومن بين الذين يرون تأثيراً محدوداً للعقوبات الأميركية والغربية، أستاذ التاريخ المساعد بجامعة كورنيل ومؤلف كتاب "السلاح الاقتصادي نيكولاس مولدر: صعود العقوبات كأداة للحرب الحديثة"،الذي يرى أن العقوبات التي استهدفت شل الاقتصاد الروسي لم تنجح، لأن موسكو تعلمت من الغرب كيفية محاربة الأزمات المالية واستخدمت صندوق الأدوات الذي مكنها في النهاية من تجنب أزمة مالية واقتصادية كبيرة.

وفي عام من الاضطرابات الاقتصادية العامة التي تعافت من الوباء، أعطى موقع روسيا كمصدر كبير للسلع الأساسية قدراً معيناً من النفوذ على البلدان الأخرى، وأبرمت اتفاقات تجارية أكثر مما توقع الغرب، ووجدت قنوات خلفية لتلك التجارة، ما يفسر كثيراً من الأسباب التي جعلت العقوبات تعمل بكفاءة أقل مما كان متوقعاً.

ومع تكيف روسيا مع العقوبات ودخول الحرب إلى عامها الثاني وتحولها إلى معارك استنزاف، فقد تصبح العقوبات حملة طويلة الأمد لجعل الأمور صعبة على روسيا لكن ذلك قد يتطلب من الولايات المتحدة والغرب فرض مزيد من العقوبات حتى تنجح العقوبات[1].

(1) https://www.independentarabia.com

ولعل الواقع يبرهن على التقليل من فاعلية العقوبات الاقتصادية على روسيا ويظهر ذلك جلياً من عواقب ضم روسيا شبه جزيرة القرم، وسن قانون المحاسبة، أو ما عرف بقانون "سيرجي ماجنسكي"، إذ فرضت روسيا، ضمن سلسلة من الإجراءات الأخرى، قيود على الواردات الأمريكية من لحوم الأبقار، والخنزير والدواجن.

وهو ما أدي إلي خفض كبير في الواردات الأمريكية من اللحوم إلي روسيا. كما فرضت روسيا قيود علي استيراد المحاصيل الزراعية من الدول التي تفرض عقوبات علي روسيا، وحظر تصدير محركات الصواريخ إليها [١]، إستناداً إلى حق روسيا في اتخاذ تدابير ضد الولايات المتحدة، خاصة وأن الكثير من العقوبات المفروضة علي روسيا مخالفة للمبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، والتي من أهمها حرية التجارة وحرمان روسيا من مكاسب اقتصادية[٢].

وقد ظهر أثر العقوبات الأمريكية علي روسيا في العديد من جوانب الاقتصاد الروسي ،وأدت إلى إضعاف قدرة روسيا على شن الحرب، حيث دفعت الاقتصاد الروسي إلى ركود، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي لروسيا أقل بنسبة ٤.٤ في المئة مما كان عليه في الشهر نفسه من عام ٢٠٢١ وكان الإنتاج الصناعي، بما في ذلك استخراج النفط والغاز، أقل بنسبة ثلاثة في المئة مما كان عليه في عام

(1) Welt, C., Archic, K., Nelson, R.M., Rennack, D.E., U.S. Sanctions on Russia, Congressional Research Sercices, November 28, 2018, p.30.

(2) Smeets, M., Can economic sanctions be effective?, Staff Working Paper ERSD-2018-03, p.4.

٢٠٢١، كما انهارت تجارة التجزئة بنحو ١٠ في المئة على أساس سنوي وكانت الأمور ستكون أسوأ بكثير بالنسبة إلى الكرملين إذا كانت أسعار الطاقة في متوسطها التاريخي.

وتشير البيانات الخاصة بقطاع السيارات التي تعتبر رائدة في اقتصاد روسيا إلى أرقام مقلقة، حيث خفضت شركات السيارات الروسية الإنتاج بنسبة ٦٤ في المئة مقارنة بعام ٢٠٢١ بسبب نقص الطلب ونقص المكونات المستوردة[١].هذا فضلاً عن تأثيرالعقوبات بشكل عام على الإقتصاد الروسى وتتمثل في الأتى :

أولاً: انخفاض قيمة الروبل الروسي

إذ أردنا بيان فاعلية العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا بسبب غزو أوكرانيا، يمكن اللجوء إلي مؤشر انخفاض قيمة الروبل فى فترات مختلفة من العقوبات المفروضة على روسيا، ونحيل في بيان ذلك إلي تأثير العقوبات المفروضة على روسيا منذ يوليه ٢٠١٤ واصل الروبل الروسي انخفاضه، ففي ١٤ أكتوبر٢٠١٤ فقد كان الدولار الأمريكي يعادل ٤٠,٨٦ روبل، وواصل الانخفاض حتي وصل سعر صرف الدولار في بداية فبراير٢٠١٥ إلي ٦٩,٦٦ روبل [٢]، وهو ما دفع البنك المركزي الروسي إلي رفع أسعار الفائدة من ١٠,٥ % إلي ١٧%، وهي أعلي ارتفاع في أسعار الفائدة منذ ١٩٩٨، وبرغم هذه الإجراءات لإنقاذ الروبل إلا أنه واصل انخفاض قيمته، لذلك فقد تدخل البنك

(1) https://www.independentarabia.com

(2) Sanzhar, S., Practical ineffectiveness of sanctions imposed on Russia Alternative Solutions to Achieve the Desired Political Effect, Thesis, Lahti University of Applied Sciences, 2015, p.32.

المركزي لتثبيت سعر صرف الروبل مقابل الدولار من خلال بيع الدولار وشراء الروبل، إذ باع في ديسمبر ٢٠١٤ ما يقدر ب ١١,٩ بليون دولار.

وأوضح وزير المالية الروسي الأسبق Alexei Kudrin أن العقوبات الأمريكية علي روسيا سوف تؤدي إلي انخفاض الاقتصاد الروسي بنسبة ٣-٤%[١]، إذ تعد التكلفة الاقتصادية أحد محددات فعالية العقوبات الاقتصادية التي ترفضها دولة من الدول[٢].

وأدت هذه التقلبات في سعر صرف الروبل إلي انخفاض مبيعات شركات فولكس فاجن إلي ٨%، كما اضطرت شركات أخري لرفع أسعار منتجاتها للتغلب علي معدلات التضخم التي وصلت إلي١٠%، وانخفاض معدل النمو بنسبة ٠,٥%.

ومع العقوبات المفروضة على روسيا عام ٢٠٢٢، اتجهت روسيا إلى رفع سعر الفائدة الرئيسية بأكثر من الضعف في محاولة لوقف تراجع الروبل، الذي انخفضت قيمته مقابل الدولار بنسبة ٣٠ في المئة بعد فرض العقوبات. كما قامت بمنع مدفوعات الفوائد للمستثمرين الأجانب الذين يحملون سندات حكومية، وحظرت على الشركات الروسية دفع أموال للمساهمين الأجانب. ومنعت روسيا

(1)Shevtsova, L., The Sanctions on Russia: How Hard Do They Bite? http:www.the-american-interest.ccom/v/lilia shevtsova

(2)Lektzian, D.J., Economic sanctions, domestic political institutions, and United States drug policy: the use and effectiveness of economic coercion, Ph D Thesis, Michigan State University, 2003,p. 43.

المستثمرين الأجانب الذين يمتلكون عشرات المليارات من الدولارات من الأسهم والسندات الروسية من بيع تلك الأصول. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق من قيام العديد من الأثرياء الروس بتحويل مدخراتهم من الروبل إلى عملات مشفرة -مثل البيتكوين- للالتفاف على العقوبات. وترفض العديد من أكبر بورصات العملات المشفرة في العالم فرض حظر شامل على العملاء الروس. وقد هددت وزارة الخارجية الروسية بفرض عقوبات على الغرب، قد تشمل تقليل أو إيقاف إمدادات الغاز إلى أوروبا. كما لا تستطيع شركات الطيران البريطانية دخول المجال الجوي الروسي أو الهبوط في المطارات الروسية.

ويعد انخفاض قيمة العملة المحلية أحد المؤشرات على فاعلية العقوبات الاقتصادية، إذ أنه من الناحية النظرية فإن انخفاض قيمة العملة المحلية سوف يخلق حافزاً غير مباشر بالنسبة للمنتجين المحليين، فى حين أن الواردات سوف تكون مرتفعة نسبياً، وأن المنتجات المحلية سوف تكون أعلى سعراً.

كما أوضح تقرير صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الروسي قد شهد انكماش بنسبة ١% نتيجة العقوبات المفروضة علي روسيا من جانب كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي[1].

ثانياً: انخفاض أسعار النفط و الغاز الروسيين

يصعب تقييم التأثير الكلى للعقوبات الغربية؛ لأنها تزامنت مع إنخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٤،وهو نفس العام الذى فُرضت العقوبات الروسية؛حيث تسبب

(1) U.S. Sanctions on Russia: Economic Implications -name redacted,Congressional Research Services, CRS reports www.crs.gov, p.8.

إنخفاض سعر النفط في إجهاد الميزانية الروسية من الناتج المحلي الإجمالي إلى١,٣٩% خلال الفترة من(٢٠١٤-٢٠١٩) وهي نسبة ضئيلة مقارنة ب٣,١ قبل عام٢٠١٤، مما يعني أن روسيا خسرت استثمارًا أجنبيًا مباشرًا محتملًا قُدِّر بـ ١٦٩ مليار دولار في الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠)[١].

كما تسبب الحظر المفروض علي النفط والغاز الروسيين إلى إنخفاض لأسعار النفط العالمية ، إذ انخفض سعر البرميل بنسبة ٥٠% خلال ستة أشهر، فانخفض سعر البرميل من ١١٠ دولار إلي ٦٠ في منتصف ديسمبر ٢٠١٤، وهو ما لم يترك للبنك المركزي الروسي خيار آخر سوي خفض قيمة الروبل ليفقد الروبل٥٠% من قيمته.وهو ما أثر بصورة كبيرة علي القطاعات التجارية المختلفة في روسيا[٢].

ونتيجة لعقوبات عام ٢٠٢٢، انخفضت قيمة الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي، فأصبح الروبل يعادل سنتاً واحداً، وهو ما رأى معه البعض أن فرض مزيد من حزم العقوبات على روسيا من شأنه الإضرار كثيراً بقيمة الروبل الروسي، إلي حد توقع مع البعض بانهيار الروبل الروسي.

إلا أن الحظر المفروض على النفط والغاز الروسيين قد أدى إلي نتيجة عكسية بالنسبة لروسيا، إذ أدى لزيادة الطلب، ونقص المعروض، بما ترتب عليه فى النهاية من ارتفاع أسعار الطاقة. وقدر المعهد الدولي للمالية أن فائضات الحساب

---

(١) شيماء راشد :تداعيات العقوبات الغربية على روسيا، آفاق إستراتيجية ،مركز دعم وإتخاذ القرار، العدد(٤)- أكتوبر ،٢٠٢١ص٢١٨

(2) Smeets, M., Can economic sanctions be effective?, Staff Working Paper ERSD-2018-03, p.10.

الجاري لروسيا سوف تزداد بنهاية عام ٢٠٢٢ إلي ما يزيد عن ٢٥٠ بليون دولار، وهو ما يسمح للحكومة بتعويض أصول البنك المركزي المجمدة، التى تبلغ حوالى ٣٠٠ بليون دولار.

ثالثاً: هروب رأس المال من روسيا :

كما أدت هذه العقوبات إلي خروج رأس المال من روسيا والذي قدر عام ٢٠١٤ ب ١٥١ بليون دولار، ووصل عام ٢٠١٥ إلي ٢٨٠ بليون دولار، وأن نسبة ٧٥% من رأس المال الذي هرب من روسيا كان نتيجة العقوبات الأمريكية هو ما كان له نتيجة سلبية علي قطاعات مختلفة [١]، التي من أهمها النفط، الغاز والمعادن، إذ امتثلت شركة إكسون موبيل للعقوبات الأمريكية المفروضة علي روسيا وانسحبت من ٩ مشروعات صناعية كبري في روسيا في البحر الأسود وغرب سيبيريا، وفعلت شركة شيل نفس الشيء [٢]، وهو ما أثر سلباً علي مشروعات الحكومة الروسية التي كانت تنوي افتتاحها قبل نهاية ٢٠٢٥ وهو ما أدي لأن يكون للعقوبات الأمريكية والاتحاد الأوربي ضد روسيا أثر هام ومباشر علي القطاع النفطي في روسيا[٣]، وهو نفس الشيء الذى تكرر مع العقوبات التى فرضت على روسيا عام ٢٠٢٢

(1) Shevtsova, L., The Sanctions on Russia: How Hard Do They Bite? http:www.the-american-interest.ccom/v/lilia shevtsova.

(2) Sanzhar, S., Practical ineffectiveness of sanctions imposed on Russia Alternative Solutions to Achieve the Desired Political Effect, Thesis, Lahti University of Applied Sciences, 2015, p.37.

(3) Fjaertoft, D., & Overland, I., Financial sanctions impact Russian oil, equipment export ban's effects limited, Oil & Gas Journal, Aug. 3, 2015, Vol. 113, No. 8, p.66.

ودعا محللون اقتصاديون البنك المركزي الروسي إلي فرض قيود على خروج رأس المال، إلا أنهم شككوا في فاعلية هذه الضوابط علي خروج رأس المال من روسيا، وهو ما دعا الحكومة الروسية إلي تبديد مخاوف المستثمرين، ونفي لجوئها إلي مثل هذه القيود [١].

المطلب الثانى

أسباب عدم فاعلية العقوبات الإقتصادية علي روسيا

برغم ما أسلفنا ذكره من أسباب لفعالية العقوبات الأمريكية ضد روسيا إلا أن هناك من العوامل التي تقلل من فعالية العقوبات الاقتصادية المفروضة علي روسيا ومن أهمها:

أولاً: هناك من يري بانخفاض فاعلية العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا علي المدي الطويل[٢]، وذلك لكون اعتماد الولايات المتحدة علي العقوبات كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية يمكن أن يتغير، خاصة مع ظهور قوي اقتصادية ومراكز مالية عالمية بديلة مثل الصين؛ لذلك

(1) U.S. Sanctions on Russia: Economic Implications –name redacted–, Congressional Research Services, CRS reports www.crs.gov, p.8.

(2)Richard Nephew, "Issue Brief: The Future of Economic Sanctions in a Global Economy," Center on Global Energy Policy, May 2015,https://gallery.mailchimp.com/20fec43d5e4f6bc717201530a/files/Issue_Brief_The_Future_of_Economic_Sanctions_in_a_Global_Economy_May_2015.pdf

عملت روسيا علي توقيع ٤٠ اتفاقية مع الصين في مجال المالية والتكنولوجيا، كما بحثت روسيا عن شركاء لها في البرازيل ودول أمريكا اللاتينية(١).

كما سعت روسيا إلي التخفيف من حدة العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها من خلال توقيع شراكة تجارية مع دول الجوار، وقد أثبتت هذه الشراكة فاعلية فى التقليل من تأثير العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة على روسيا، بمناسبة ضمها شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ بالقوة العسكرية، إذ أقامت روسيا تحالفاً من كلاً من بلاروسيا وكازخستان يكون هدفها الأساسي الحركة الحرة للسلع، الخدمات ورأس المال والعمالة، وقد انضمت إلي هذه الشراكة كلاً من أرمينيا وقرغيزيا فيما بعد، وهو ما تحاول روسيا عمله الآن سبب العقوبات المفروضة عليها لغزوها أوكرانيا من خلال الشراكة مع الصين، عن طريق إستغلال الصين كمنفذ لتصدير النفط والغاز الروسيين، والإفلات من العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة، ومن خلفها دول الاتحاد الأوربي.

وفى ٢٠ يونيو ٢٠٢٢ أعلنت إيران عن تفعيل خطة عمل للتعاون مع روسيا من شأنها تقليل تأثير العقوبات المفروضة على روسيا، من خلال إنشاء طريق لنقل البضائع من مدينة سان بطرسبرج الروسية إلى منطقة بندر عباس الإيرانية، ومنه يتم تصدير البضائع الروسية إلى الهند، وهو من شأنه تقليل تأثير العقوبات الأمريكية والأوربية على روسيا.

---

(1) U.S. Sanctions on Russia: Economic Implications –name redacted–, Congressional Research Services, CRS reports www.crs.gov, p.12.

ثانيا: والسبب الآخر الذي إرتأي المحللون أن العقوبات الأمريكية علي روسيا لن تكون فعالة بالقدر الذي خططت له الإدارة الأمريكية، هو أن العقوبات لها طبيعة ضارة بالدولة التي تفرضها، إذ أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجى لافروف أن العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا من شأنها أن ترتد سلباً إلي دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، مستشهداً في ذلك بخطاب للرئيس بايدن إلي الشعب الأمريكي أنه يتعين عليه تحمل ارتفاع الأسعار.

وفي الحالة الروسية طالت هذه العقوبات الاقتصادية الشركات الأمريكية، إذ اضطرت شركة إكسون موبيل إلي تعليق اكتشافات ب ٧٠٠ مليون دولار في بحر كارا Kara في روسيا، كما أوضحت العديد من الشركات العاملة في مجال خدمات البترول أن العقوبات الأمريكية علي روسيا قد فرضت قيوداً علي عملياتها في روسيا، وهو ما خفض من قيمة أرباحها في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، كما وجد سماسرة السلاح الأمريكيين صعوبات في الحصول علي البنادق الروسية التي كانوا يحصلون منها علي عشرات الآلاف من الأطنان في السنوات الماضية.

أعلن الرئيس الأمريكي جو بادين يوم الاثنين الموافق ٧ مارس ٢٠٢٢ حظر استيراد النفط والغاز الروسيين، والعمل على إيجاد مصادر جديدة للطاقة، وتقليل الاعتماد التدريجي على مصادر الطاقة الروسية، وأن هذا القرار لن يكون بلا تكلفة للداخل الأمريكي، وهو ما أدى إلي زيادة أسعار النفط، إذ بلغ سعر البرميل ١٤٠ دولار، وهو ما اعتبر معه البعض أن العقوبات الاقتصادية على روسيا بمثابة الخيار النووي الاقتصادي، الذي يطال حتى الدولة التى تتخذ قرار بفرض العقوبات، وذر المستشار الألمانى شولتز المواطن الألمانى من أنه سوف يواجه شتاءاً قارصاً، اتخذت معه وزارة الإقتصاد الألمانية تدابير تقشف، منها منع

التدفئة فى الأماكن العامة، والاعتماد على فحم الكوك، كما فعلت بولندا وهولندا، على الرغم من معارضة هذا الأمر من جانب حزب الخضر الألمانى، تشغيل محطات الطاقة النووية، إذ كان مقرراً إغلاق آخر ثلاثة منهم بنهاية ٢٠٢٢، تحت تأثير ضغط حزب الخضر الألمانى، الذي يسعى إلى التقليل من تأثير الاعتماد على الطاقة النووية، بعد التجربة التى تعرضت لها محطة فوكوشيما النووية في اليابان.

كما أوضح تقرير منظمة التجارة العالمية ارتفاع أسعار الغاز والنفط الروسي، إذ تصدر روسيا ٢٠% من إجمالي الغاز الطبيعي على مستوى العالم، وهو ما من شأنه أن يؤدى إلي زيادة معدلات التضخم بنسبة ١.٥ % فى منطقة اليورو.

أخيراً. أدت العقوبات المفروضة علي روسيا إلي خفض أعداد الوظائف في القطاع الخاص في الولايات المتحدة إلي ١٢ ألف وظيفة، وهو ما يتفق مع الطبيعة العامة للعقوبات بكونها مضرة بالذات، وهو ما رأى معه المراقبون من أنه يقلل من نصيب حزب الرئيس بايدين فى الانتخابات البرلمانية المقبلة، أو حتى الانتخابات الرئاسية، إذ أن المواطن الأمريكى لا يهمه إلا من يوفر له مقومات الحياة الكريمة.

ثالثا : التحالفات التجارية :

من بين أسباب عدم فاعلية العقوبات الاقتصادية هو بناء شراكات بين روسيا وغيرها من الدول، وأهمها تركيا، التى زادت نسبة صادراتها إلى روسيا بنسبة ٧٥% مقارنة شهر أغسطس من عام ٢٠٢١، أى قبل فرض العقوبات الإقتصادية على روسيا بعد غزوها، وفى ٢٣ أغسطس ٢٠٢٢ وجه وزير الخزانة الأمريكي

إنذارات إلى إثنين من كبرى الشركات التركية بسبب تعاملاتها التجارية الكبيرة مع روسيا، إذ رأى فى ذلك إضعاف للعقوبات الإقتصادية الأمريكية على روسيا.

كما لجأت موسكو للحد من تأثير العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها إلى إدراج مزيدٍ من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي الروسي، ما أدى إلى استقطاب مزيدٍ من الاقتصادات عن طريق تقليل الاعتماد على الدولار، كما أنّ إدراج الروبل في البنوك المقابلة يمنح عملتها الصفة الدولية، وهذا الأمر يُسهّل المعاملات التجارية الثنائية باستخدام العملات المحلية بدلاً من الاعتماد على الدولار(١).

المطلب الثالث

تأثير العقوبات الاقتصادية على مسار الحرب الروسية فى أوكرانيا

قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بتدخل دبلوماسي كبير وقدموا دعماً عسكرياً واقتصادياً وفيراً لأوكرانيا، بلغت قيمته عشرات المليارات من الدولارات، فضلاً عن أن إدارة بايدن طلبت ٣٨ مليار دولار إضافية من الكونغرس بغية تقديم مزيد من المساعدة. هذه الأهداف تعكس حقيقة أن العقوبات وحدها لن توقف على الأرجح غزو بوتين بالكامل، ولكن يمكنها أن تجعل من الأصعب بكثير على بوتين مواصلة حربه، وأن تقلل بشكل كبير من فرصه في النجاح في ساحة المعركة(٢).

---

(1) https://www.almayadeen.net

(٢) والى أديميمو: استراتيجية العقوبات الأميركية الجديدة، "فورين أفيرز"مجلة أمريكية تصدر كل شهر متخصصة في السياسة الخارجية ، ديسمبر ٢٠٢٢.

https://www.independentarabia.com

ويعتقد الكثير أن العقوبات الاقتصادية تلعب دورا هاما في التأثير على مسار الحرب الروسية-الأوكرانية، والتي دعا الرئيس الأوكراني زلينسكي إلي أن الهدف من العقوبات الاقتصادية هو تدمير الاقتصاد الروسي، وهو هدف أكد عليه وزير الخارجية الأمريكي أنطونى بلينكن، كما اعتبر كلا من الرئيس الأمريكي جو بايدين، ورئيس الوزراء البريطاني بورس جونسون أن العقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على روسيا هى عقوبات غير مسبوقة. وكل حزمة من حزم العقوبات التي يتم فرضها على روسيا يستلزم صدور قرار من المجلس الأوربي، ولك بغرض الحد من النشاط الدولي لروسيا بصورة عامة، وإنهيار اقتصادها فى النهاية.

وهو ما دعا البعض لأن يطلق على هذا النوع من العقوبات مسمى العقوبات الذكية (Smart sanctions).

ويرى المراقبون أن العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة والغرب على روسيا قد اثمرت خلال الفترة الأخيرة على مسرح العمليات العسكرية فى أوكرانيا، من خلال عدد من الجوانب التالية:

أولاً: أدت العقوبات الاقتصادية إلي استهداف ثلاثة عناصر من الاقتصاد الروسي: نظامها المالي، والنخب، والمجمع الصناعي العسكري. من أجل استهداف النظام المالي، تم فرض عقوبات على المؤسسات المالية الرئيسة في روسيا، وتم تجميد احتياطيات البنك المركزي، وعزل عدداً من بنوكها عن نظام رسائل "السويفت" في الأيام التي أعقبت الغزو مباشرة ، وكذلك تجميد صندوق

الثروة السيادية في روسيا وكان لهذه الخطوة تأثيرًا هائلاً[١] .

كما أدت العقوبات الإقتصادية إلى إضعاف الاقتصاد الروسي، وزيادة معدلات البطالة، وهو ما شكل عاملاً حاسماً فى تغيير أولويات الاستراتيجية العسكرية الروسية، فاتجهت القوات الروسية إلي تثبت غزو المناطق الشرقية فى لوجانس ودونيسك، بدلاً من التوجه إلى غزو العاصمة الأوكرانية كييف وإسقاطها، كما عبر عن ذلك نائب رئيس مجلس الأمن القومى الروسي، ديمترى ميدفيدف، بأن العمليات الخاصة الروسية فى أوكرانيا يمكن أن تؤدى إلى زوال العاصمة الأوكرانية من الخريطة العالمية.

ثانيا: نتيجة العقوبات الاقتصادية على روسيا، والدعم الذى قدمته الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى ما أطال أمد الحرب، التى دخلت فى شهرها الثامن، بما لم تكن تتوقعه موسكو، ما أدى إلى ضعف المخزون الروسي من الطائرات المسيرة، التى أثبتت دوراً هاما فى الحرب الأوكرانية، خاصة طائرات الشبح الروسية، طائرات بيرقدار التركية، بما دفع روسيا إلي شراء عدد من هذا الطائرات، من إيران والصين، وقد أعلنت أوكرانيا إسقاطها عشرات الطائرات المسيرة الإيرانية فى نهاية أكتوبر٢٠٢٢، فضلا عما ذكرته المخابرات البريطانية من استخدام القوات الروسية الطوربيدات البحرية ضد المدرعات والدبابات الأوكرانية، نتيجة نقص مخزونها من الصواريخ، وإن كنا نرى بخلاف ذلك إذ ظهرت الصواريخ الروسية من طراز كروز-كبلر، فى العمليات العسكرية، تلك

(١) والى أدييمو: استراتيجية العقوبات الأميركية الجديدة، مرجع سابق
https://www.independentarabia.com

الصواريخ فائقة الدقة، التى استهدفت بطاريات الصواريخ الأمريكية هاى مارس، التى قدمتها لأوكرانيا، بعد فترة قصيرة من وصولها إلى الأراضي الأوكرانية .

ثالثاً: نتيجة قساوة العقوبات الاقتصادية على روسيا، ورغبتها فى إنهاء تلك العقوبات، فقد وافقت على إتفاق تصدير الحبوب من أوكرانيا عبر الموانئ الأوكرانية الثلاثة، ومنها ميناء أوديسا، الذى كنت تركز فيه روسيا عملياتها العسكرية، خاصة بعد غرق الطراد " روسيا "، الذى كانت تعتبره موسكو فخر صناعاتها العسكرية، ودعت موسكو الأمم المتحدة إلي ضرورة رفع الولايات المتحدة العقوبات المفروضة على تصدير الحبوب الروسية.

المبحث الثالث

أثر العقوبات الاقتصادية على النظام العالمي

لم يعد تأثير العقوبات الإقتصادية التي تم فرضها على روسيا ينعكس عليها فقط، بل شمل تأثيرها على النظام العالمى، وقد تعددت آثار هذه العقوبات على النظام العالمي، فضلاً عن أن هذه العقوبات كانت حافزاً لزيادة معدلات الجريمة، واخيراً كان لها تأثيرها على القيم المجتمعية الدولية، وهو ما نعالجه فى المطالب التالية:

المطلب الأول

مظاهر تأثير العقوبات الإقتصادية على النظام العالمى

لم يقتصر أثر العقوبات الاقتصادية على الدول المعنية بالأزمة الأوكرانية فقط، بل كان لها تداعياتها على النظام العالمي كله، وهو ما يمكننا بيانه على النحو التالي:

أولا: تأثير العقوبات الاقتصادية على البرنامج النووي الإيراني

تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الجمهورية الإسلامية الإيرانية أخطر الدول التي تواجه سياساتها في الشرق الأوسط ومع وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض اعترضت إدارته على النتائج التي حققها إدارة الرئيس أُوباما في الملف النووى[1].

(١) زياد عيد غطاس حجازين :العقوبات الإقتصادية كأحدى وسائل أدوات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة المقارنة (إيران وكوريا الشمالية) ،اصدارات المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ، المانيا – برلين،٢٠٢١ص١١٢

فانسحبت الولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٠١٩ بصورة أحادية من الاتفاق النووى الذى سبق أن أبرمته الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عام ٢٠١٥،والذى أسهم فى الحد من النشاط النووي الإيراني، وعادت الولايات المتحدة إلى فرض العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب على إيران، وكان من بين أكبر القطاعات المتضررة من ذلك هو قطاع النفط، الذي يمثل واحداً من أهم مصادر الدخل لإيران، إذ رأت إدارة الرئيس ترامب أن فرض العقوبات القاسية على القطاع النفطى في إيران من شأنه حرمان إيران من عائداته التى تمكن إيران من مواصلة تطوير برنامجها النووي والصاروخي، واستغلاله فى الأنشطة المزعزعة للمنطقة، مثل تمويل حزب الله فى لبنان، والحوثيين فى اليمن، الجماعات المسلحة فى العراق.

إلا أنه نتيجة لارتفاع سعر النفط والغاز، ورفض دول الأوبك زيادة إنتاجها من النفط، ما دعا الغرب إلي الضغط بقوة تجاه حل ملف البرنامج النووي الإيراني، بما يسهم فى زيادة صادرات إيران النفطية، ووصولها إلى الأسواق العالمية بصورة شرعية، ومن ثم فى التخفيف من حدة النقص فى المعروض من النفط والغاز، وفى ٨ أغسطس ٢٠٢٢، قدم مفوض السياسة الأوربية، جوزيف بوريل، مقترحاً اعتبره بالنهائي للإيرانيين بشأن البرنامج النووي الإيراني، لأن الوقت قد أزف، ولم يعد هناك متسع من الوقت لمزيد من المفاوضات، خاصة وأن تقارير منظمة الطاقة الذرية تشير إلى أن إيران باتت على عتبة امتلاك السلاح النووي[1]، إلا أن إيران تطالب بمطالب أخرى، يعتبرها الغرب خارج نطاق

(1)http:cbc.com/ 8 august 2022.

التفاوض لعدم الصلة بالبرنامج النووي الإيراني، مثل رفع اسم الحرس الثوري الإيراني من قوائم المنظمات الإرهابية، وهو ما ترفضه الإدارة الأمريكية بشدة.

ثانياً: نتيجة لما أظهرته الهيمنة الأمريكية على العالم، اتجهت كلاً من روسيا وإيران والصين ومعهم تركيا بحذر إلي تشكيل حلف اقتصادي، يسهم بفاعلية فى تقليل العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والغرب على روسيا، فوافقت كلاً من تركيا والصين على شراء الغاز والنفط الروسيين بالروبل، وهو ما من شأنه تقليل ارتباط الروبل الروسي بالدولار الأمريكي واليورو الأوربى، كما عملت الشركات التركية على شراء الخامات المعدنية لحساب الشركات الروسية التى تخضع للعقوبات، وهو ما يسهم، ولو بقدر فى التخفيف من تأثير هذه العقوبات على الاقتصاد الروسي.

ومن ناحية أخرى عملت روسيا على إعادة فتح طريق تجارى مع الهند، يمكن روسيا من تصدير بضائعها دون المرور بالدول الغربية، أو حتى الدول غير الغربية التى تدور فى فلك الولايات المتحدة.

ثالثاً: دور العقوبات الاقتصادية فى مراجعة منظومة الأمن الجماعي فى أوربا:

يعد أستخدام نظام الأمن الجماعى مقصوراً على حالات تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان أو وجود انتهاك للإلتزامات الدولية ذات التأثير المهدد للسلم والأمن الدوليين أو المخل بهما[1].

(١) انظر د/جعفر عبد السلام علي، أحكام الحرب والحياد بين القانون الدولي والشريعة الاسلامية ربطة الجامعات الاسلامية، الطبعة الأولي، سنة) ٢٠٠٣ م(،ص)٢١٤ وما بعدها

وهو ما نجده داخل منظمة الإتحاد الأوروبى من وجود نظام داخلى يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية[١]؛ولعل الأزمة الأوكرانية أظهرت ذلك من أن هناك ضعف فى منظومة الأمن الجماعي فى أوربا، بما يشعر المواطن الأوربى بالأمن والطمأنينة، الذى تتميز درجاته بنوعية الخطر الذى يراد درئه [٢].

كما أحدثت تغييرات جوهرية في البيئة الأمنية الأوروبية؛ فمن ناحية أعادت الحرب التقليدية إلى الحسابات الأمنية الأوروبية ، والتي كانت قد تراجعت أهميتها طوال السنوات الماضية لصالح التهديدات الأمنية غير التقليدية. ومن ناحية أخرى أكدت هذه الحرب أن روسيا لاتزال وستظل طرفاً مؤثراً في ميزان القوى الأوروبي بشكل مباشر بالنظر إلى ترسانتها العسكرية، وبشكل غير مباشر من خلال دعمها العسكري لدول معينة في شرق أوروبا، وذلك مادامت لم تُدمَج في أي ترتيب أمني أوروبي ترعاه الولايات المتحدة أو لم تسعَ الدول الأوروبية لإنشائه بشكل مستقل في إطار الاتحاد الأوروبي[٣].

والجدير بالذكر انه تم تقويض مفهوم الأمن الجماعى بأسلوب ممنهج ؛ نتيجة لعدم التزام مجلس الامن بأحكام الميثاق ونطاق السلطة التي أوكلت إليه في السلم

---

(١) د .ممدوح شوقي، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة،١٩٨٥، ص٤٠

(٣) د/مصطفى رمضان مصطفى: الأمن الجماعى الدولي فى مواجهة العدوان وفقاً لقواعد القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٩، ص٢٧٠.

(3) Antonios Nestoras , The EU must replace the US as a security provider in Europe, Euro news, March 28,2022:
https://www.euronews.com/my-europe/2022/03/28/the-eu-must-replace-the-us-as-a-security-provider-in-europe

والأمن الدوليين ، وثبت ذلك بخروج روسيا العضو الدائم عن أحكام الشرعية الدولية والنكوص عن مسئوليتها كدولة عظمى في حفظ السلم والأمن الدوليين[١].

وزادت العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من تباين فى مواقف الدول الأوربية، إذ عارضت عدد من الدول الأوربية فرض عقوبات على واردات روسيا من النفط والغاز، بينما قررت عدد من الدول مثل بولندا وهولندا وألمانيا تقليص اعتمادها على النفط والغاز الروسيين بصورة كبيرة، فى حين عارضت بعض الدول الأخرى مثل بلغاريا هذه السياسة، لكونها تتعارض مع سياستها النفطية، مما دعا البعض إلي القول بضرورة إعادة منظومة الأمن الجماعي فى أوربا بما يكفل توفير الأمن والحماية اللازمة لدول الاتحاد، مما دعا المستشار الألماني إلي تعزيز الموازنة الدفاعية فى ألمانيا إلي ١٠٠ مليار يورو، والتوسع فى الصناعات العسكرية الدفاعية. بما يكفل توفير الأمن والحماية اللازمة لدول الاتحادوتجنبًا لذلك بما دعا المستشار الألماني إلي تعزيز الموازنة الدفاعية فى ألمانيا إلي ١٠٠ مليار يورو، والتوسع فى الصناعات العسكرية الدفاعية، خاصة الصواريخ، مثل صواريخ ستنجر المضادة للطائرات، التي أعلن المستشار الألماني فى بداية الأزمة الأوكرانية تزويد كييف ب٥٠٠ صاروخ، وهو ما يعد تخليًا من جانب ألمانيا عن السياسة الكلاسيكية الحيادية التى كانت تتبعها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

(١) د/عمرو رضا بيومى ،حرب روسيا على أوكرنيا بين التدخل الإنسانى وحق تقرير المصير دراسة على أنقاض الأمن الجماعى الدولى، مرجع سابق ،ص١٣٣

ومما سبق يتضح لنا أن مفاد فكرة الأمن الجماعى ضرورة قيام الجماعة الدولية بمعالجة أوجه الخلل القائم في النواحى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية باعتبار ذلك شرطا لازماً وضرورياً لتحقيق السلم والأمن والتعاون بين الدول(١).

المطلب الثانى

دور العقوبات الاقتصادية فى زيادة معدلات الجريمة الدولية

قبل ان نتطرق الى انواع وصور الجرائم التى نتجت عن العقوبات الأقتصادية على روسيا كان لزامًا علينًا أن نعرف الجريمة الدولية المنظمة .

يعرفها الاتحاد الاوروبى بانها " جماعة مشكلة من اكثر من شخصين تمارس مشروعا اجراميا ينطوى على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ، ويكون لكل عضو فيها مهمة محددة فى اطار التنظيم الإجرامى ، وذلك بهدف الحصول على السطوة أو تحقيق الارباح وتستخدم عند اللزوم فى ارتكاب الجريمة :

أ- الانشطة التجارية .

ب- العنف وغيره من وسائل التخويف .

ج- ممارسة التاثير على الأوساط السياسية والاعلام والادارة العامة والهيئات القائية والاقتصاد .

ثم ذكرت المجموعة المشار اليها أحد عشر معيارًا أو صفة تميز الجريمة المنظمة ، وهى على سبيل المثال:

(١) د/عمرو رضا بيومى ،حرب روسيا على أوكرنيا بين التدخل الإنسانى وحق تقرير المصير دراسة على أنقاض الأمن الجماعى الدولى، مرجع سابق ،ص٦٦

١- التعاون بين أكثر من شخصين .

٢- تحديد المهام المسندة الى كل فرد من هؤلاء الأشخاص .

٣- ان تكون الجماعة الاجرامية مستمرة لمدة طويلة أو لمدة غير محددة .

٤ . انها تتضمن شكلا من النظام والرقابة الداخلى

٥- ترتكب جرائم جسيمة.

٦_تمارس أنشطتها الإجرامية على المستوى الدولى .

٧- تقوم بغسيل الأموال غير المشروعة.

٨- تهدف الى تحقيق الربح او السلطة[١].

التعريفات الفقهية للجريمة المنظمة :

اختلف الفقه عند تحديد مدلول الجريمة المنظمة ، فهناك اتجاه يمثله غالبية الفقه الأمريكى يعتمد فى تعريفه لهذه الجريمة على تنظيمات المافيا المستقرة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالى يرى أنها: " جماعات سرية ، أو على الاقل معزولة على هامش المجتمع ، لها سلطة مركزية وتقوم على أساس عائلى وتسيطر على الأسواق غير المشروعة ".

وقيل بعبارة أخرى إن الجريمة المنظمة هى الاصلاح الذى يوصف به الظاهرة الإجرامية ، حين يكون من خلفها جماعات معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامى وتهدف إلى الربح[٢].

(1)politi(alessando),Nouveaux risques transnationaux et secur ite ,p6.

(٢) أنظر ،د محمد محى الدين عوض " الجريمة المنظمة ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، المجلد العاشر ، العدد ١٩ ، محرم سنة ١٤١٦ هـ/ ١٣,١٢.

اهتمام الامم المتحدة بالجريمة المنظمة:

اهتم المجتمع الدولى بهذه الجريمة وقد ظهر استخدام مصطلح "الجريمة المنظمة " للإشارة إلى الأنشطة الإجرامية الواسعة النطاق والمعقدة التى تضطلع بها جماعات ذات تنظيم قد يكون محكما وقد لا يكون ، وتستهدف إقامة أو تمويل أو استغلال أسواق غير مشروعة على حساب المجتمع، وتنفيذ هذه العمليات بازدراء للقانون وقلوب متحجرة ، وتشمل فىكثير من الاحيان جرائم ضد الأشخاص بما فى ذلك التهديد فالإكراه عن طريق التخويف والعنف الجسدى ، كما يرتبط بافساد الشخصيات العامة والسياسية بواسطة الرشوة والتآمر ،وكثيرا ما تجاوز أنشطة الإجرام المنظم الحدود الوطنية للدولة إلى دولة أخرى(١).

وخلال المؤتمر الوزارى العالمى عن الجريمة العابرة للحدود الوطنية الذى عقد فى نابولى (ايطاليا فى الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٩٤) ، برعاية الأمم المتحدة تم إقرار خطة العمل العالمية لمكافحة تلك الجريمة ، وجاء ضمن توصيات هذه الخطة أنه يجب على المجتمع الدولى أن يتفق على تعريف مشترك لفكرة الجريمة المنظمة ، حتى تكون التدابير التى يتم اتخاذها على المستوى الوطنى أكثر ملاءمة ويكون التعاون بين الدول فى هذا المجال أكثر فعالية(٢).

(١) انظر د. محمود شريف بسيونى ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ماهيتها ووسائل مكافحتها عربيا ودوليا ، مرجع سابق ، ١١.

(٢) د/مصطفى رمضان مصطفى: الأمن الجماعى الدولي فى مواجهة العدوان وفقاً لقواعد القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٩، ص٢٧٠.

تعرض المجتمعات النامية والديمقراطية الحديثة للجريمة المنظمة

تعتبر الدول النامية والديمقراطيات الحديثة هدفا لجماعات الجريمة المنظمة التى تعمل داخل أو خارج الحدود الوطنية ، حيث إن الدول التى تمر بمراحل انتقالية ، سواء على الصعيد الاقتصادى أو السياسى تكون مرتعا خصبا لنمو واذهار الجريمة المنظمة خلال مراحل الانتقال إلى الديمقراطية واقتصاد السوق ويرجع ذلك إلى ان تلك الفترات الانتقالية عادة ماتحمل إحدى أو كل الصفات التالية :

١- انهيار واعادة بناء هياكل الدول .

٢- تحولات كبيرة فى المبادىء التى تقوم عليها الادارة الإقتصادية .

٣- إعادة تحديد المبادىء والقيم التى يعمل المجتمع بمقتضاها.

٤- إعادة تشكيل العلاقات مع العالم الخارجى(١).

ومن صور هذه الجرائم التى نتجت عن العقوبات الاقتصادية على روسيا :

هو زيادة معدلات الإتجار فى السلاح، وهو ما اثار مخاوف روسيا نفسها، التي أصدرت بيانات متعددة، سواء على لسان وزير الخارجية السوفيتي سيرجى لافروف، أو مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة، خاصة وأن الأسلحة التى يقدمها الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة يمكن أن تقع فى يد الجماعات الإرهابية، وهو ما ارتبط بزيادة معدلات جرائم الفساد، المطلوبة لتهريب هذه الأسلحة عبر

(١) انظر د. محمود شريف بسيونى ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ماهيتها ووسائل مكافحتها عربيا ودوليا ، مرجع سابق ، ص٤٦.

الموانئ والمطارات فى مختلف دول العالم، خاصة فى الدول الديكتاتورية، التى لا يتوفر فيها معايير المحاسبة أو الشفافية، ولا يتوفر فيها آليات رقابية فعالة[١].

دور العقوبات الاقتصادية فى زيادة معدلات الجريمة الدولية :

أولاً: أدت العقوبات الاقتصادية إلي زيادة معدلات الجرائم التقليدية على مستوى العالم، من معدلات جرائم تعاطى المخدرات والإتجار فيها، جرائم السرقة، خاصة الإتجار فى السيارات المسروقة، وغير ذلك من الجرائم المالية مثل جرائم النصب والابتزاز وتهريب البضائع، فضلاً عن جرائم القتل بقصد السرقة، وما اقترن بها من جرائم أخرى، مثل جرائم النفس من القتل والإتجار بالبشر بقصد الاستغلال الجنسي وهى تغيرات تواصل منظمة الهجرة الدولية التحذير منها، والتجنيد الإجباري للأفراد، الاستغلال فى الأعمال الشاقة، فهذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية قد اعتبرتها المدرسة الاجتماعية الفرنسية بأنها التى تشكل السلوكيات الإجرامية لدى الأفراد، بل عدها البعض بمثابة التربة الصالحة لإنتاج الإجرام، والحاضنة التى تحتضن السلوكيات الإجرامية الموجودة لدى أفراد المجتمع حتى تنمو وتنتشر، فهذه العوامل تؤدى إلى خلق ظروف جديدة تدفع إلي الإجرام[٢]، في كل من جرائم الإتجار فى البشر وتجارة السلاح من الجرائم المنظمة الدولية، التى يشترك فيها جماعات فى مناطق مختلفة من العالم.

---

(1)Justin D. Guénette, Philip Kenworthy, and Collette Wheeler, Implications of the War in Ukraine for the Global Economy, World Bank Group, April 2022, p.17.

(٢) د/على عبد القادر القهوجى: علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية، ١٩٨٦، ص٧٢.

أما على الصعيد العالمي : فقد أظهرت الحرب الأوكرانية أثراً سلبياً على القيم المجتمعية الدولية، والتى تمثلت فى زيادة معدلات الجريمة الاقتصادية، من السرقة والرشوة والتهرب الضريبي، نتيجة نقص السيولة وارتفاع أسعار المواد الأساسية ومن بين أكثر صور الجريمة التى أدت إليها العقوبات الاقتصادية على روسيا هو زيادة معدلات الإتجار فى السلاح، وهو ما أثار مخاوف روسيا نفسها، التي أصدرت بيانات متعددة، سواء على لسان وزير الخارجية السوفيتي سيرجى لافروف، أو مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة، خاصة وأن الأسلحة التى يقدمها الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة يمكن أن تقع فى يد الجماعات الإرهابية، وهو ما ارتبط بزيادة معدلات جرائم الفساد، المطلوبة لتهريب هذه الأسلحة عبر الموانئ والمطارات فى مختلف دول العالم، خاصة فى الدول الديكتاتورية، التى لا يتوفر فيها معايير المحاسبة أو الشفافية، ولا يتوفر فيها آليات رقابية فعالة [1].

ثانياً: أدت العقوبات التى فرضها الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة على روسيا نتيجة غزوها لأوكرانيا إلي زيادة معدلات التضخيم وزيادة معدلات البطالة إلي حد كبير، وانخفاض القدرة الشرائية للروبل الروسي، فضلاً عن عدم وجود ضوابط على الأسعار فى الأسواق، كما أدى إلي خلق نشاط اقتصادي موازى، لا يخضع للضرائب التى تفرضها الحكومات على ممارسة الأنشطة الاقتصادية

(1) Justin D. Guénette, Philip Kenworthy, and Collette Wheeler, Implications of the War in Ukraine for the Global Economy, World Bank Group, April 2022, p.17.

التى يتم ممارستها بتصريح من الدولة، كما أن اقتصاد الظل لا يشتمل فقط على الأنشطة غير الرسمية، ولكنه يشتمل أيضاً على الأنشطة غير المشروعة(١).

ثالثا: فضلاً عن ذلك، فإن العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها أدت إلى خفض الرواتب، بما جعل العمال والموظفين يعانون من صعوبة اقتصادية، تكاد تصل فى تأثيرها إلي حد تأثير البطالة، وهو ما أدى إلي انخراط الرياضيين، من الملاكمين والمصارعين، فى الأنشطة الإجرامية، نتيجة عدم قدرة الأفراد على إشباع احتياجاتهم، إذ أن إشباع هذه الاحتياجات يرتبط بالدخل الحقيقي للأفراد، وأن الفقر يولد الجريمة(٢).

رابعاً: علاوة على تخفيض الأموال المخصصة لبرامج الضمان الاجتماعي لحماية الطبقات الفقيرة، بما جعل الأفراد يختارون بين أمرين، إما أن يعيشوا فى ضائقة مالية، أو أن يسلكوا طريق الجريمة، وهو أمر تؤكده الإحصاءات، التي أشارت إلي أن الأفراد الذين انخرطوا فى ارتكاب الجريمة المنظمة كانوا من العاطلين.

(1) Phil Williams and John Picarelli, Organized Crime in Ukraine: Challenge and Response, U.S.A Department of Justice, 2022, p.13.

(٢) د/على عبد القادر القهوجى: علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية، ١٩٨٦، ص١٠١.

المطلب الثالث

تأثير العقوبات الاقتصادية على القيم المجتمعية الدولية

قبل الخوض فى بيان تأثير العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا على القيم المجتمعية، فمن الضروري بداية تعريف القيم المجتمعية، وهى منظومة متكاملة لضبط السلوك في المجتمعات [١]، فالقيم تعد أحد أركان ثقافة المجتمع الرئيسية، التى توجه سلوك المجتمع، وتحدد وحدة الفكر والتجانس فى داخله، وتعمل على إحداث التوافق بين أفراده، وتتفاعل مع كل من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية [٢]، ولا توجد القيم على المستوى الفردي فقط، ولكنها توجد على مستوى المجتمعات، ومن شأن هذه القيم أن تسهم فى تماسك المجتمع، خاصة وأن منظومة القيم هذه تتميز بعالميتها its universality [٣].

وقد اتخذ تغير القيم المجتمعية جراء العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى على روسيا مظاهر عدة، يمكننا بيان جانب منها على النحو التالي:

---

(١) د/نادية محمود مصطفى: القيم فى الظاهرة الإجتماعية، دار النشر للثقافة والعلوم، ٢٠١٠، ص٤٣.

(2)Zeinab Abdel Hamid et al., A comparative study for social values of different age categories in Minia Governorate, J. Agriculture Economy and Social Value, Vol. 6(6), 2015, p.940.

(3)Daniel Nowack and Sophia Schoderer, The Role of Values for Social Cohesion Theoretical Explication and Empirical Exploratio, Die Deutsche Nationalbibliothek, 2020, p.21.

أولاً: أظهرت هذه العقوبات ضرورة ترشيد الاستهلاك، إذ أدت هذه العقوبات إلي تقليل سلاسل الغذاء، ونقص المعروض منها، فى مقابل زيادة الطلب عليها، فضلاً عن ضرورة العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية، مثل القمح، إذ زادت أسعار المواد الغذائية فى مصر بعد فرض تلك العقوبات بنسبة ١٧.٦%، كما أن الزيادة فى أسعار الحبوب تتحمل الحكومة أعباءها المالية، التى تصل إلي ٨٨% من الشعب المصرى(١).

ثانيا: أوضحت هذه العقوبات، وما أعقبها من نتائج بضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى، التى تسهم بدور هام فى تأمين الاحتياجات الغذائية والطبية للمواطنين، خاصة بعد زيادة عدد المواطنين فى العالم ممن هم دون خط الفقر، لا يمكنهم أن يؤمنوا لأنفسهم هذه الاحتياجات، كما لا تستطيع حكوماتهم تأمين تلك الاحتياجات.

ثالثاً: كما أظهرت هذه العقوبات ضرورة التكافل الاجتماعي، ووضع برامج للحماية والضمان الاجتماعي، إذ أن هذه العقوبات قد امتد أثرها بصورة أكبر وأكثر وضوحا إلي الدول الفقيرة فى أسيا وأفريقيا، إذ تعتمد الصومال بنسبة١٠٠% من احتياجاتها من القمح على كل من القمح الروسي والأوكراني، بينما تعتمد مصر عليه بنسبة ٨٠%، أما السودان فتعمد عليهما بنسبة ٧٥%، وتكونت قناعة دولية بضرورة التعاون ومنع استخدام الجوع كسلاح للدول فى

(1)Tim G. Benton, Antony Froggatt and Laura Wellesley, The Ukraine war and threats to food and energy security Cascading risks from rising prices and supply disruptions, Environment and Society Programme, April 2022, p.31.

حروبها، خاصة مع صدور قرار من مجلس الأمن يحذر من عواقب استخدام روسيا لسلاح الجوع فى حربها على أوكرانيا، خاصة وأن أثار تلك العقوبات قد طالت حتى الدول التى فرضتها على روسيا، إذ نجد أن١٠% من الشعب البريطاني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، فهم يتناولون أقل من وجبة واحدة فى اليوم(١).

رابعا: أما على الصعيد الروسي : عملت هذه العقوبات على توحيد الجبهة الداخلية إلي حد كبير، من خلال تجسيد عدو مشترك للشعب الروسي، وأن الصمود فى وجه هذه العقوبات هو مسألة وجودية لروسيا، خاصة وأن استطلاعات الرأي فى روسيا قد أظهرت زيادة شعبية الرئيس بوتين بعد العملية العسكرية الخاصة فى أوكرانيا، كما تطلق عليها وسائل الإعلام الروسية، وتوجهه نحو إحياء مجد الإمبراطورية، أو الاتحاد السوفيتي، الذى تفكك وتوزعت أراضيه بين الدول بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٢، وإن تغيرت هذه النظرة بعد إعلان الرئيس بوتين التعبئة الجزئية، وما أعقب ذلك من موجات فرار للشباب المطلوبين للتجنيد، وهجرتهم إلي دول الجوار، مثل بولندا وغيرها من دول الشرق الأوسط، وعلى رأسهم إسرائيل، التى أعلنت فى بداية الأزمة الأوكرانية عن استيائها من خطاب الرئيس الروسي بشأن الهولوكوست، والتقارب الإيراني الروسي وتزويد إيران روسيا بالطائرات المسيرة التي تستخدمها فى تدمير البنية التحتية فى أوكرانيا.

(1) https://foodfoundation.org.uk/initiatives/food-insecurity-tracking.

خامساً: وعلى صعيد أوكرانيا: كان للحرب والعقوبات تأثيرًا سلبيًا كبيرًا، إذ أدت إلي موجة هجرة ونزوح كبيرة، صوب العديد من الدول الأوربية، خاصة بولندا، وقدرت المفوضية العليا لشئون اللاجئين عدد النازحين والمهجرين بحوالي ١٢ مليون فرد، يعيشون فى ظروف معيشية صعبة جداً، بلا مأوى ولا تدفئة، وهو ما حمل العديد من الأوكرانيين إلي العودة إلي منازلهم فى ظل الحرب والحصار، مفضلين أن يموتوا فى أوطانهم عن أن يتحملوا مرارة اللجوء والشتات. ليس هذا فحسب، بل أدت الحرب والعقوبات إلي معاناة العديد من الأطفال من سوء التغذية، وانخفاض سنوات الدراسة، وإن كانت الحرب والعقوبات قد عززت الشعور بضرورة تقاسم المسئولية بشأن توفير المأوى والمواد الغذائية للاجئين الذين هجرتهم الحرب[١].

وفى إشارة خطيرة إلي تأثير الحرب الروسية على أوكرانيا فقد ذكر تقرير منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية أن ٢٧٦ مليون شخص كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وقد زاد هذا الرقم إلي ٣٢٣ مليون شخص عام ٢٠٢٣[٢].

(1) Justin D. Guénette, Philip Kenworthy, and Collette Wheeler, Implications of the War in Ukraine for the Global Economy, World Bank Group, April 2022, p.17

(2) WFP estimates on 6 June 2022.

الخاتمة

لم تُخضع العقوبات الإقتصادية روسيا عن التوقف عن ممارسة التدخل في الأراضى الأوكرانية.

وعملت كلا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي إلى فرض عقوبات اقتصادية على روسيا حال غزوها لأوكرانيا ، واستهدفت قطاعات مختلفة، مثل القطاع المصرفي، قطاع النفط والغاز، قطاع الصادرات الزراعية، عقوبات على شركات نقل التكنولوجيا، عقوبات على الافراد المقربة من النظام الروسي، وكان آخرها العقوبات على الذهب الروسي.

وأدت النتائج الضارة للعقوبات الاقتصادية على روسيا إلي اتخاذ عدد من التدابير المضادة للتقليل من اثر تلك العقوبات،وذلك بتعزيز روسيا قدرتها الإقتصادية منذ عدة سنوات استعداد للحرب وكذلك بناء تحالف اقتصادي مع كل من الصين وتركيا يسمح لها بشراء الصين وتركيا النفط والغاز الروسيين بأسعار مخفضة والتى يعتبرها البعض بأنها ستكون محطة وقود لهم، مقابل الدفع بالروبيل وهو ما يؤدى إلي تقليل تأثر الروبل الروسي بربطه بسله العملات الأوربية والأمريكية.

وأظهرت الاستراتيجية العسكرية الروسية فى أوكرانيا، التى كانت تهدف إلي السيطرة على كييف وضمها إلي الأراضي الروسية، إلا أن الوضع الحالي، وما صحبه من إطالة أمد الحرب أدى إلي تغيير روسيا أولويات خطتها بتعزيز سيطرتها على المناطق الشرقية من أوكرانيا فى لوجانس ودونيسك، لمساعدة القوى الانفصالية.

وعلى الإحتياجات الأساسية والضرورية أثرت العقوبات الإقتصادية على روسيا والمتمثل فى وقف تصدير الحبوب من روسيا وأوكرانيا للعالم وكذلك ازمة ارتفاع اسعار النفط ونقص المواد الغذائية، وظهور شبح المجاعة العالمية، مما أدى إلى التكاتف الدولى ضد روسيا فى هذا الخصوص، وصدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشجب استخدام روسيا الجوع كسلاح فى حربها ضد أوكرانيا، ما اضطر روسيا تحويل عملياتها العسكرية عن ميناء أوديسا، الذى تم الاتفاق على استخدامه كأحد ثلاثة موانئ أوكرانية يتم استخدامها فى تصدير الحبوب الأوكرانية بعد اتخاذ التدابير اللازمة من جانب غرفة العمليات المشتركة، التي أسهمت فى الأول من أغسطس ٢٠٢٢ إلي تصدير أول شحنة من الذرة إلى لبنان.

التوصيات

بعد عرض مدى تحقق العقوبات الاقتصادية على روسيا لأهدافها وأثارها على النظام الدولي والقيم المجتمعية، يمكننا أن نقدم مجموعة من التوصيات على النحو التالى:

أولاً: توصى الدراسة بإنشاء صندوق خاص يتبع الأمم المتحدة لتعويض الدول ومواطنيها جراء الأثار السلبية التي يحدثها فرض مثل هذه العقوبات، وهو ما يسهم فى زيادة فاعلية العقوبات، من خلال منع الدولة المعتدية من استخدام الجوع كسلاح للضغط به على المجتمع الدولى، وتحييد دوره فى مواجهة العدوان الذى تمارسه تلك الدولة.

ثانياً: تفعيل دور المنظمات الدولية، مثل الشرطة الدولية (الإنتربول) والشرطة الأوربية (الإيروبول) فى مكافحة جرائم الإتجار بالبشر نتيجة موجات الهجرة والنزوح التى سببتها العقوبات الاقتصادية على روسيا، والحرب على أوكرانيا، وذلك للمحافظة على القيم المجتمعية الدولية .

ثالثا: إعادة النظر فى نظام فرض العقوبات الاقتصادية فى ميثاق الأمم المتحدة، بما يسمح بفرض العقوبات الاقتصادية وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حتى على القوى العظمى، وليس فقط على الدول النامية، ومن ثم يسمح بتحقيق العدالة الدولية، وتكتسب تلك العقوبات فاعليتها.

رابعاً : تفعيل دور الجهات القضائية الدولية لمعاقبة منتهكى قواعد القانون الدولى والإلتزامات الدولية وتبعد هذه الجهات عن المحاباة وعدم إخضاعها لإملاءات أية دولة وعدم السيطرة عليها من أية دولة .

خامساً: تفعيل دور المنظمات والمواثيق الدولية من خلال جدية تطبيق النصوص المتعلقة بمسائل خاصة بحقوق الإنسان وآليات تطبيق ذلك على أرض الواقع بعيدا عن الأهواء والازدواجية والمصالح المشتركة .

سادساً: إنشاء الدول العربية والإسلامية هيئة مستقلة مشتركة تكون دورها مواجة الإزمات المعيشة المحلية والدولية التي تسببها الحروب الإقليمة والدولية بما يساهم من أمكانية عدم وجود نقص قى الإحتياجات الأساسية والضرورية للمعيشة حال حدوث الأزمات العالمية.

قائمة المراجع

١ــ إبراهيم أحمد خليفة: التنظيم الدولى، النظرية العامة للدولة، النظرية العامة للمنظمات الدولية، منظمة الأمم المتحدة، منظمة التجارة الدولية، بدون سنة أو دار نشر.

٢ــ د/أشرف عرفات أبو حجارة: الوجيز فى قانون التنظيم الدولى، مطبوعات جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

٣ــ د/حسام أحمد هنداوى: القانون الدولى العام وحماية حقوق الأقليات، دار النهضة، بدون سنة نشر.

٤ــ د/عبد الغفار عباس سليم: مستقبل العقوبات الدولية بالأمم المتحدة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٧.

٥ــ د/على عبد القادر القهوجى: علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية، ١٩٨٦.

٦ــ د/محمد سليمان عبد العظيم: مدى مشروعية استخدام القوة فى القانون الدولى وموقف مجلس الأمن منها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، بدون سنة نشر.

٧ــ د/مصطفى رمضان مصطفى: الأمن الجماعي الدولي فى مواجهة العدوان وفقاً لقواعد القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٩.

٨ــ د/نادية محمود مصطفى: القيم فى الظاهرة الاجتماعية، دار النشر للثقافة والعلوم، ٢٠١٠.

٩ــ د/هويدا محمد عبد المنعم: العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان، مطبعة مهيب صبرى، ٢٠٠٦.

١٠ــد/ محمود شريف بسيونى : الجريمة المنظمة عبر الوطنية ماهيتها ووسائل مكافحتها عربيا ودولي.

١١ــعزمى بشارة: روسيا وأوكرنيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنب المسار المؤدى إلى الحرب ، سلسلة دراسات،الدوحة ، المركزالعربى للأبحاث ودراسة السياسات.

١٢ــماهر الشريف: الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الشرق الأوسط،مؤسسة الدراسات الفلسطنية.

١٣ــد/عبد العليم محمد : الحرب الروسية _الاوكرانية بين اتفاقية فرساى وتمديد الناتو شرقا مركز الاهرام للدراسات السياسية والاسراتيجية٢٠٢٢.

١٤ــرقية عواشرية: "حماية المدنين والأعيان المدنية في المنازعات المسلحة غير الدولية" رسالة دكتوراة جامعة عين شمش".

١٥ــد/ عبد العزيز مخيمر : دروس في مبادىء القانون الدولى العام ،الطبعة الثالثة ،مركز الكتاب الجامعى ، جامعة المنصورة.

١٦ــد/عمرو رضا بيومى: حرب روسيا على أوكرنيا بين التدخل الإنسانى وحق تقرير المصير دراسة على أنقاض الأمن الجماعى الدولى ،دار النهضةالعربية.

١٧ــد/عبد الكريم علوان: القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، عمان١٩٩٧م.

١٨ــ عدنان طه الدوري، وعبد الأمير عبد العظيم العكيلي: القانون الدولي العام : الأحكام المنظمة للعلاقات الدولية وقت السلم والحرب ١٩٩٤.

١٩ــ شيماء راشد :تداعيات العقوبات الغربية على روسيا، آفاق إستراتيجية ،مركز دعم وإتخاذ القرار ٢٠٢١.

٢٠ــ والى أدييمو: استراتيجية العقوبات الأميركية الجديدة، "فورين أفيرز"مجلة أمريكية تصدر كل شهر متخصصة في السياسة الخارجية ، ديسمبر ٢٠٢٢.

٢١ــ زياد عيد غطاس حجازين :العقوبات الإقتصادية كأحدى وسائل أدوات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة المقارنة (إيران وكوريا الشمالية) ،اصدارات المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ، المانيا – برلين،٢٠٢١.

٢٢ــ د/جعفر عبد السلام علي: أحكام الحرب والحياد بين القانون الدولي والشريعة الاسلامية ربطة الجامعات الاسلامية.

٢٣ــ د/ ممدوح شوقي، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي.

٢٤ــ د/ مصطفى رمضان مصطفى: الأمن الجماعى الدولي فى مواجهة العدوان وفقاً لقواعد القانون الدولي، رسالة دكتوراه.

٢٥ــ د/ محمد محى الدين عوض: " الجريمة المنظمة ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب.

المراجع الأجنبية :

1ــ Cristina Dias, Kristina Grigaitė, Marcel Magnus, Sanctions in the context of Russia's invasion of Ukraine, April 2022.

2ـ Daniel Nowack and Sophia Schoderer, The Role of Values for Social Cohesion Theoretical Explication and Empirical Exploratio, Die Deutsche Nationalbibliothek, 2020, p.21.

3ـ Ishaq, M.A., U.S.–Soviet relations 1980–88: the politics of trade pressure, Ph D These Glasgow University, 1994.

4ـ Jana Ilieva, Aleksandar Dashtevski, Filip Kokotovic, Economic sanctions in international law, UTMS Journal of Economics, Vol. 9 (2), 2018, pp. 201–211.

5ـ Justin D. Guénette, Philip Kenworthy, and Collette Wheeler, Implications of the War in Ukraine for the Global Economy, World Bank Group, April 2022, p.17

6ـ Lowenfeld, A.F., International Economic Law, Oxford, 2nd ed., 2008.

7ـ Lori F. Damrosch, The legitimacy of economic sanctions as countermeasures for wrongful acts 37, Berkeley J. Int'l L. 249, 2019, pp.96–110.

8ـ Maria Bengtsson, Economic sanctions go smart, A human rights perspective, M Sc These, Linköping University, 2002, p.22.

9ـ Oliver C. Dziggel, The Reagan Pipeline Sanctions: Implications for U.S. Domestic Policy and the Future of International Law, Towson University Journal of International Affairs Vol. 50 (1), 2016, p. 130.

10- Pavel Chernousov, Economic sanctions and international conflicts: the case of Russia in comparative perspective, Ph D Thesis, University of Ottawa, 2016.

11- Phil Williams and John Picarelli, Organized Crime in Ukraine: Challenge and Response, U.S.A Department of Justice, 2022, p.13.

12- Viljar Veebel and Raul Markus, Will sanctions against Russia be successful : will Russia fall before Ukraine?, Journal of Security and Sustainability Issues, Vol. 5(4), 2016, pp.465-480.

13- Raley J. Gordon, The use of economic sanctions as a political weapon in U.S.-Soviet relations (United States), Ph D Thesis, University of Massachusetts Amherst, 1986,

14- Ruback, R. Barry, "The Benefits and Costs of Economic Sanctions: Considering the Victim, the Offender, and Society, Minnesota Law Review, Vol. 269, pp.1779-1835.

15- Tim G. Benton, Antony Froggatt and Laura Wellesley, The Ukraine war and threats to food and energy security Cascading risks from rising prices and supply disruptions, Environment and Society Programme, April 2022, p.31.

16- Zeinab Abdel Hamid et al., A comparative study for social values of different age categories in Minia Governorate, J.

Agriculture Economy and Social Value, Vol. 6(6), 2015, p.940.

17- Internet sites

18- Action Plan on Strengthening Sanctions against the Russian Federation, The International Working Group on Russian Sanctions ,April 19, 2022, available on https://fsi.stanford.edu/working-group-sanctions.

19- Tom Rauys, Snactions, Retorisions and countermeasures: concepts and legal work.

20- Kimberley N. Trapp, WTO Inconsistent Countermeasures—A View from the Outside, Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law).

21- Junianto James Losari & Michael Ewing-Chow, Clash of treaties: The legality of countermeasures in international trade law and international investment law.

22- Welt, C., Archic, K., Nelson, R.M., Rennack, D.E., U.S. Sanctions on Russia, Congressional Research Sercices.

23- Sanzhar, S., Practical ineffectiveness of sanctions imposed on Russia Alternative Solutions to Achieve the Desired Political Effect, Thesis.

24- Shevtsova, L., The Sanctions on Russia: How Hard Do They Bite.

25- Lektzian, D.J., Economic sanctions, domestic political institutions, and United States drug policy: the use and effectiveness of economic coercion, Ph D Thesis

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة .	٥
المبحث الأول : العقوبات الاقتصادية ومدى مشروعيتها.	٨
المطلب الأول: حزم العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا.	٨
المطلب الثانى: مدى مشروعية العقوبات الاقتصادية.	١٥
المبحث الثانى: مدى تحقيق العقوبات الإقتصادية لأهدافها.	١٨
المطلب الأول : تقييم فاعلية العقوبات الاقتصادية على روسيا.	١٨
المطلب الثاني: أسباب عدم فاعلية العقوبات الاقتصادية على روسيا.	٢٧
المطلب الثالث: تأثير العقوبات الاقتصادية على مسار الحرب الروسية فى أوكرانيا .	٣١
المبحث الثالث :أثر العقوبات الاقتصادية على النظام العالمي.	٣٥
المطلب الأول: مظاهر تأثير العقوبات الاقتصادية على النظام العالمي.	٣٥
المطلب الثانى: دور العقوبات الاقتصادية فى زيادة معدلات الجريمة الدولية .	٤٠
المطلب الثالث: تأثير العقوبات الاقتصادية على القيم المجتمعية الدولية.	٤٧
الخاتمة.	٥١
قائمة المراجع.	٥٤
فهرس الموضوعات.	٦٠